# الدور الإداري والسياسي للمؤسسة التنفيذية العراقية في العهد الملكي

## ١٩٣٠ – ١٩٣٢م دراسة وثائقية

م . د . علي إبراهيم محمد مصطفى وزارة التربية / مديرية تربية المثنى

alialthferea@gmail.com

تاريخ الطلب: ١٧/ ١/ ٢٠٢١

تاريخ القبول: ٢/ ٢/ ٢٠٢١

**الملخص**

أخذت المؤسسة التنفيذية على عاتقها التصدي لوضع وإقرار وصياغة القوانين التي يقع عليها نقل العراق من حال إلى أخر لكنهاكثير ما كانت تصطدم بتزمت الجانب البريطاني، وضعف الإمكانيات المالية مما أسهما في التراجع عن بعضها وتعويم البعض الأخر، وتنفيذ اليسير منها في ظل الضعف الإداري للمؤسسات الحكومية والقائمين عليها

ليتوجب على تلك المؤسسة لاسيما على الصعيدين الإداري والسياسي إن تتخذ قرارات من شانها إحداث نقلة نوعية في الهيكلية العامة لهذين الجانبين بعد إن تتحلى بحرية الرأي وصلادة القرارات.

ليقف الانتداب والرضوخ لسلطته حائلاً دون إن تتحلى أو تتصف الشخصية العراقية بالفردية في قراراتها حتى باتت تلك القرارات والقوانين لا تتعدى في أهميتها،

وفاعليتها صاحب الحظوة الكبرى الذي تمثل بالمحتل .

فحاز تكميم الأفواه سواء الذي يصدح بالصوت أو الذي يتعالى في خطاباته التحريرية نصيباً من سياسة وزارة الداخلية التي تسارع دائماً بانتهاج سياسة أدواتها التعطيل، والغلق بحق الكثير من الصحف الرافضة للسياسة العراقية التي مثلها مجلس الوزراء، وكذلك رفضها لتواجد المحتل وتدخله المباشر في السياسة الداخلية للعراق.

ليمثل اهتمام الحكومة العراقية بالسلوكيات الوظيفية للموظف عن طريق المؤسسات التي احتضنتها وزارات أو مديريات عامة تابعة لها السمة البارزة فعاقبت المقصر استناداً إلى القوانين الرادعة، وأثابت المتميز في مجال عمله الوظيفي .

لتتسم سياسة الحكومة العراقية الخارجية المتمثلة بمجلس الوزراء بواسطة وزارة الخارجية بالشخصنة في علاقاتها لاسيما مع دول الجوار.

فجاء الإهمال الحكومي اتجاه القضية الكردية دافعاً مهماً لتزايد التمردات والاضطرابات الكردية، والتي لطالما أثقلت وزارة الداخلية مالياً وعسكرياً .

لتسعى الحكومة العراقية جاهدة من اجل إيجاد حلول من شانها نقل المكون الاثوري إلى أفضل حال مستفيدة من ذلك في تعزيز حدوده الشمالية مع الجارة تركيا .

ليتجلى الاهتمام الحكومي بأفضل معانيه من خلال سعيها الحثيث لأجل خلق قوة دفاعية تأخذ على عاتقها التصدي لأي اعتداء وتسهم في رفعة وهيبة الدولة.

**Abstract:**

The executive institution took it upon itself to address the development, approval and drafting of the laws that require the transfer of Iraq from one state to another, but it often clashed with the rigidity of the British side, and the weak financial capabilities, which contributed to the retreat from some of them and the flotation of others, and the implementation of some of them in light of the administrative weakness of government institutions and those in charge of them.

So that this institution, especially at the administrative and

political levels, must take decisions that would bring about a qualitative shift in the general structure of these two sides after it has freedom of opinion and solid decisions

**المقدمة**

تعددت الدراسات الأكاديمية حول الأوضاع العامة في العراق لكن أهمية تلك الدراسات تتأتى من أهمية مصادرها وتنوعها بالوقت الذي مثل ما يصدر عن المؤسسة التنفيذية من مناقشات، و مقررات مصيرية من شانها إحداث تغيير على الواقع العام للعراق مصدراً متميزاً لاسيما المتعلق منها بملاحظات المعتمد السامي.

يتمحور المغزى من تحديد الدراسة بتلك المدة الزمنية هو للوقوف على مقدار ما أسهمت به تلك المؤسسة من تغيير خلال السنوات الأخيرة من الانتداب؛ لمعرفة طبيعة وأهمية القرارات المتخذة وهل كان لها دور في إن يطرأ على واقع العراق قفزات في الإدارة والسياسة، لاسيما وقد رافق المدة الزمنية حدثان مهمان في تاريخ العراق تمثل الأول بالمعاهد العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ التي من خلالها تم قياس مدى التفاعل بين الطرفان، والأمر الأخر تمثل بإدخال العراق عصبة الأمم ليتخطى الأخير حقبة مهمة تمثلت بالانتداب.

تطلبت طبيعة الدراسة تقسيمه الى مبحثين ارتبط الأول منها بالأوضاع الإدارية للمؤسسة التنفيذية ١٩٣٠-**١٩٣٢** إذ تم التطرق إلى المهام الإدارية التي تصدت لها خلال مدة البحث، وكذلك أهم الأمور التي عالجتها الميزانية العامة لاسيما المرتبط منها باستخدام الموظفين الأجانب سواء من فرض على العراق أو من استقطبته الحكومة العراقية للعمل في مؤسساتها.

أما المبحث الثاني ارتبط بمناقشات، و معالجات المؤسسة التنفيذية للأوضاع السياسية ١٩٣٠-١٩٣٢ ليتم تناول أهم ما دار من مناقشات، و ما تمخض عنها من قرارات رسمت السياسة العراقية في السنوات الأخيرة من الانتداب، وكذلك ما صب في الارتقاء

بهموم العراقيين بمختلف طوائفه دون التمييز بين مكونات المجتمع العراقي، وعلى الرغم من محدوديتها وتراجع فاعلية البعض منها إلا أنها شكلت نقلة نوعية في سياسة العراق

مثل الارتباط والتناغم بين الحياة الإدارية والسياسية أداة فاعلة في تحريك السياسة العراقية وتقبل السياسة المعارضة مرغمة في بعض الأحيان أو المنسجمة معها طمعاً بإدخال العراق عصبة الأمم من خلال التقلب مع البريطانيين بين الإرضاء والتودد معهم، أو احتدام الخلاف بين الاثنين حسب طبيعة ونوع المقرر الوزاري .

ختم البحث بخلاصة مثلت النتائج التي توصل لها الباحث منها ما عكس طبيعة التوجه السياسي العراقي، وأخر عكس طبيعة الفكر السياسي اتجاه الحكومة العراقية الفتية ، ما انعكس على الوضع العام العراقي انتاب الكثير منه المزاج السياسي البريطاني الذي وقف حجر عثرة أمام كل ما من شانه نقل العراق من حال إلى حال أخر.

كان لطبيعة المصادر التي انحسر معظمها بالوثائق العراقية غير المنشورة التي غلب عليها السرية لاسيما ما ارتبط منها بالمناقشات على أهم القوانين، وكذلك ما ارتبط منها بملاحظات دار الاعتماد البريطاني التي أخذت توافق وتؤجل وتعترض على بعض لوائح القوانين سعياً منها لخدمة التوجهات البريطانية، وتوجهاً منها؛ لجعل الحذر في تعاملها مع الحكومة العراقية معياراً تتكأ عليه في الأعم الأغلب.

## المبحث الأول// الأوضاع الإدارية للمؤسسة التنفيذية ١٩٣٠-١٩٣٢

قررت للحكومة العراقية في ٨/شباط/١٩٣٠ تشجيع الصناعات العراقية من خلال تقديم قروض لأصحاب معامل الغزل والنسيج في الكاظمية، وعلى اثر ذلك قررت إن تقوم بمناقلة جزء من مخصصات وزارة الداخلية وتخصيصها لهذا الغرض، وهي بذلك لا تتخطى صلاحيات وزارة المالية إلا إن الاعتراض البريطاني على تقديم تلك القروض قد جاء مطابق وداعماً للاعتراض على

مخصصات الذخيرة والموظفون البريطانيون[١].

أكدت دائرة الاعتماد البريطاني على مجلس الوزراء العراقي قبل ساعات من عقد جلسته في ١٥/شباط/١٩٣٠ على ضرورة إن يتحاشى المجلس أي مساس في تقليص أو الاستغناء أو خفض مرتبات الموظفين البريطانيين المستخدمين من قبل الحكومة العراقية بهدف تقليص النفقات[٢].

برر رئيس الوزراء العراقي ناجي السويدي[٣] في ١٩/شباط/١٩٣٠التخفيض في ميزانية الحكومة العراقية عائد إلى قلة الموارد المالية التي حصلت بسبب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق جراء انعكاسات الأزمة المالية العالمية، أما ما يتعلق بالاستغناء عن بعض الموظفين البريطانيين يعود لوجود موظفين عراقيين لهم ذات القدرة الإدارية التي يتمتع بها البريطانيون بالتالي إن المخصصات التي تصرف للعراقيين اقل بكثير عما يصرف لنظرائهم البريطانيون[٤].

كان لتسلط الجانب البريطاني وفرضه كل ما من شانه ديمومية بقاءه من المسلمات ففي ١٨/ شباط/١٩٣٠ بعثت سكرتارية المعتمد السامي إلى وزارة المالية كتاب شديد اللهجة اعترضت فيه على قيام الحكومة العراقية بتقليص نفقات وزارة الداخلية، وقد جاء التقليص بما يرتبط بالذخائر، وطبيعة تواجد الموظفين البريطانيين في تلك الوزارة إذ أكدت على الحكومة العراقية بإعادة النظر في تقديراتها دون المساس بهذين البابين[٥].

كانت محاولات الموظفين البريطانيين في ٤/ نيسان/١٩٣٠ الالتفاف على عقود مقاولات العمل في مؤسسات الحكومة العراقية من الأمور التي تثير الريبة، إذ إن محاولات الالتفاف لطالما كانت تحسم إلى صالحهم أما بسبب ضغط الجانب البريطاني أو بسبب ضعف في صيغة العقد المبرم[٦].

أجد مما تقدم إن بريطانيا كانت تصر على إبقاء العراق تابعاً لها من خلال ربط اقتصادها باقتصاده بجانبين مهمين الأول الاتفاقية العسكرية التي ألحقت بمعاهدة ١٩٢٢

والتي أرغمته على إن يكون تجهيز العراق بالأسلحة و الاعتدة عن طريقها حتى جاءت لتأكد ذلك بمعاهدة ١٩٣٠، وثانياً من خلال إبقاء العراق في مضمار التخلف بعد ربط أسواقه الاستهلاكية بأسواقها فصناعة الغزل والنسيج يعني فقدان بريطانيا أهم الأسواق لبضائعها الرائجة في منطقة الخليج .

ليأتي قانون الري والسداد رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٣[٧] ويعكس حالة التخبط والمحاباة التي كانت عليها الحكومة العراقية فعلى الرغم من مضي ما يقرب من سبعة سنوات على دخول القانون حيز التنفيذ إلا إن الحكومة لم تراع تطور الأوضاع في العراق، فأثار ذلك القانون في٣٠/شباط/١٩٣٠ سخط المتتبعين له، ومن هم على احتكاك معه ففرض ذلك القانون على عشرة ألوية دون شمول الألوية الأربع الشمالية وهي لواء الموصل، لواء السليمانية، لواء اربيل، لواء كركوك؛ لذلك طالبت وزارة الري والزراعة شمول تلك الألوية بالقانون كونها قد أدخلت المضخات لرفع المياه من النهر كما طالبت بإخضاعها للرقابة كباقي الألوية، ومتابعة الزيادة الملحوظة في ازدياد عدد المضخات وقد تمت الموافقة على مقترح وزارة الزراعة بعد إن صدرت الإرادة الملكية بذلك [٨].

لتحاول وزارة الاشغال والمواصلات في٣٠/شباط/١٩٣٠ العمل على تقليص نفقاتها، ومن الأمور التي وقع عليها التخفيض الاستغناء عن وظيفة المفتش البريطاني العام للوزارة، فكان ذلك بمثابة النار في الهشيم لتسارع دائرة الاعتماد البريطاني بالاعتراض على ذلك، وعدته بمثابة المساس باستخدام الموظفين البريطانيين في الدائرة مما ينعكس سلباً على معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا لسنة ١٩٢٢ لاسيما وان المادة الأولى منها تشترط إن توافق حكومة العراق كلما يطلب منها تعيين موظف بريطاني يوافق عليه المعتمد السامي فحذف الوظيفة ومخصصاتها يعتبر مرفوض، وعلى الملك التدخل من اجل العدول على ذلك القرار[٩].

لم تكتف دائرة الاعتماد البريطاني بهذا القدر من الغلظة في خطابها بل عاودت

في ٣٠/نيسان/١٩٣٠ خطابها المتشدد بما يتعلق بقيام وزارة الاشغال والمواصلات بالتخفيض انف الذكر عادة ذلك بمثابة التحدي لها(١٠).

لتعاود مرة أخرى خطابها في ١٣/أيار/١٩٣٠ لكن هذه المرة امتاز الخطاب بأقل حدة وغلب عليه الالتماس بعدم الاستغناء عن المفتش البريطاني وإرجاع الحال على ما كان عليه قبل التخفيض(١١).

لتأكد دار الاعتماد البريطاني على الحكومة العراقية بتاريخ ٢٥/تموز/١٩٣٠ بضرورة عدم اتخاذ أي إجراء حول الاستغناء عن المفتشين الإداريين البريطانيين، وعدم التباحث بذلك الخصوص حتى عام ١٩٣٢ (١٢).

عرض رئيس الوزراء العراقي مبررات امتازت بصلادتها إلا إن الجانب البريطاني غلب عليه التزمت والإصرار وعدم الاكتراث بما يمر به الوضع الاقتصادي للعراق؛ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلا إن ما يثلج الصدر هو عدم انصياع الحكومة العراقية لما يفرض عليها من الجانب البريطاني فباتت كثرة المراسلات من الجانب البريطاني وحدتها ومن ثم خفض وتيرتها تعكس الشخصية العراقية الرافضة للانقياد.

رصدت الحكومة العراقية في ٤/ حزيران/ ١٩٣٠ وعن طريق وزارة الدفاع المتطلبات المالية لسفر احد الضابط البريطانيين وبعد التأكد من إن حالته لا تسمح له بالعودة للعمل في العراق أحالته إلى التقاعد، لتطالب بعد ذلك قوة الطيران الملكية من وزارة الدفاع تسديد مبلغ قدره " ٨٦ جنيهاً إسترليني و ثمان شلنات" عن قيمة رحلة نقل الضابط من بغداد إلى الإسكندرية(١٣)، في حين أجابت وزارة الدفاع العراقية وأكدت بتاريخ ١٤/نيسان/١٩٣٠ إن المبلغ قد أعطي إليه نقداً وفق باب أجور السفر المتفق عليها في عقد الاستخدام، وأحيل إلى التقاعد ولا تتمكن من استعادة المبلغ الذي تطالب به قوة الطيران فرفضت وزارة المالية العراقية الامتثال لطلب قوة الطيران لعدم قانونيته(١٤)

كان تامين المستحقات الشهرية وما يتبعها من مخصصات سفر وعلاج خاصة بالموظفين البريطانيين العاملين لدى الحكومة العراقية من المسائل التي شغلت الجانب البريطاني، إذ كان الاهتمام يفوق ما كانت تتوقعه الحكومة العراقية فاتسمت مخاطبات ومطالبات الجانب البريطاني بهذا الخصوص بحدتها ففي٥/تموز/١٩٣٠ طالبت من الحكومة العراقية تامين مخصصات سفر وعلاج لأحد ضباطها(١٥).

إذ تم نقله بطائرة خاصة برفقة طبيب معالج إلى الإسكندرية بتاريخ ٢٧/تموز/١٩٣٠ لتلقي العلاج حتى كان انشغال الحكومة العراقية ينحسر في الكيفية التي يتم التعامل بها مع تلك الحالات، والطريقة التي تؤمن بها المبالغ ألازمة لضمان عدم الدخول في سجال مع الجانب البريطاني امتثالاً لاتفاقية استخدام الموظفين الأجانب وسعياً لتحقيق هدفها المنشود في نيل الاستقلال(١٦).

انتقد الرأي العام العراقي بتاريخ ٢٨/حزيران/١٩٣٠ والذي مثله جريدة "فتى العراق" التي تصدر في الموصل اتجاه طبيعة عمل المستشارين البريطانيين اذ وصفتها على حد تعبيرها بالغريبة، و المثيرة للجدل مما دفع بوزارة الداخلية العراقية إلى تعطيلها التي معللتاً ذلك بسعيها للحفاظ على الروابط السياسية مع الجانب البريطاني(١٧).

تعدى طموح المستخدمون البريطانيون الرواتب والمخصصات وكل ما تقدم وذهب لأبعد من ذلك لينشد حياة الترف إذ قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/تموز/١٩٣٠ استئجار قصر في احد البساتين بجانب الكرخ ليكون سكناً للمستشار البريطاني في وزارة العدلية بمبلغ خمسة ألاف روبية سنوياً مع ترميم بعض أجزاءه بمبلغ قدره إلفان روبية وتتكفل وزارة الأوقاف برصد المبلغ (١٨).

تابعت الحكومة العراقية وكجزء من اهتماماتها الإدارية طبيعة ومقدار الرواتب التي تمنح للمستخدمين البريطانيون؛ لذلك عمدت لتدقيقها وحجب ما يثير الجدل منها إذ امتنعت بتاريخ ٢٠/ أب/١٩٣٠ عن دفع مبلغ من واردات ضريبة الكودة التابعة للحضرة القادرية

لأحد الضباط البريطانيين لتثير بذلك امتعاض دار الاعتماد البريطاني[١٩].

قررت وزارة المالية بتاريخ١/تموز/١٩٣٠ تشكيل لجنة مؤلفة من مدير المالية العام وعضوان احدهما من وزارة الدفاع والثاني من وزارة العدلية؛ للنظر في احتساب خدمات ضباط عراقيون ممن عملوا في سوريا والحجاز إبان الثورة العربية، و الحكومة العربية في سوريا لاسيما وإنهم لا يمتلكون ما يعزز تلك الخدمات من وثائق، وبعد دراسة وضعهم قررت وزارة المالية احتسابها وإشعار مجلس الوزراء بضرورة إصدار قرار يقضي بذلك[٢٠].

سعت وزارة الداخلية جاهدة لضغط مصروفاتها إذ قررت بتاريخ ٢٦/آذار/١٩٣١ إلغاء وحدات إدارية في عموم الألوية العراقية بلغ مجموعها ثمان عشر وحدة إدارية موزعة على الشكل التالي ثلاث وحدات إدارية لكل من ألوية الديوانية والمنتفك والموصل، و وحدتان لكل من ألوية البصرة وكركوك والحلة، ووحدة إدارية لكل من لواء الكوت، وديالى، والدليم[٢١].

لتتجه بعد ذلك الحكومة العراقية وتراقب عن كثب عمل موظفيها لاسيما العاملين منهم في مناصب إدارية حساسة فعمدت بتاريخ ٦/حزيران/١٩٣١على فصل عدد منهم استناداً إلى " قانون انضباط موظفي الدولة رقم٤١ لسنة ١٩٢٩"[٢٢]، "وذيل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١"[٢٣]، واتخذت من القانون أداة فاعلة لفصل عدد من الموظفين فعلى سبيل المثال في وزارة الداخلية بلغ عددهم خمس وثلاثون موظفاً تباينت وظائفهم بين قائممقام ومدير ناحية ومدير مال، وانحسرت أسباب فصلهم بعبارة " فصل بسبب السلوك الشائن، وعدم القدرة الثابتة على القيام بواجباته الإدارية"[٢٤].

تابعت الحكومة العراقية دورها الرقابي للموظفين اذ عمدت بتاريخ ١/تموز/١٩٣١ على فصل ممن ثبت تقصيرهم في أداء مهامهم الوظيفية فقامت بفصل تسع وثلاثون موظفاً دفعة واحدة موزعين على عموم الألوية العراقية

جاء لواء الديوانية بالصدارة باثني عشر موظفاً تلاه لواء بغداد بثمان موظفين، والموصل بسبع، وكركوك بخمس، و موظفان في كل من ألوية المنتفك، والعمارة، و اربيل وموظف واحد في لواء الدليم إذ أظهرت قوائم أسماء الموظفين إن جلهم ممن على تماس بالأمور المالية إما سبب الفصل كتب كما بيناه أعلاه مما خلق انطباع إن التفريط، والاستحواذ على المال العام كان كفيل بإنهاء خط سيرهم الوظيفي[٢٥].

أولت الحكومة العراقية في ٥/تموز/١٩٣١ اهتماماً بالغاً بالموظف الكفء ففي الوقت الذي تحاسب فيه المقصر تثيب المتميز من الموظفين لدرجة منحه "وسام الرافدين" تقديراً لجهوده المتميزة ودعماً منها لمواصلة عطاءه ومثابرته في إدارة مهامه الوظيفية على أفضل ما يكون[٢٦].

لتعبر الحكومة العراقية عن اهتمامها بمن تميز وأبدع في مهامه الوظيفية إذ منحت في ١٧/اب/١٩٣٢ للكثير منهم وسام الرافدين، وعلى مختلف درجاته، ولم تفرق بين العراقي منهم والأجنبي فلم يكن المعيار سوى مقدار الاجتهاد في مجال عمله آذ بلغ مجموع الموظفين ممن تم منحهم وسام الرافدين من الدرجة الثانية "اثنان" أما من منح الوسام من الدرجة الثالثة ثلاث، ليحصد وسام الدرجة الرابعة ستة موظفين في حين حاز اثنان وعشرون موظفا على الوسام من الدرجة الخامسة[٢٧]

## المبحث الثاني // مناقشات و معالجات المؤسسة التنفيذية للأوضاع السياسية ١٩٣٠-١٩٣٢

كان لتقاعس الحكومة العراقية اثر بالغاً في تعثر كثير من المشاريع وتنفيذ بعضها على الأمد الطويل، فبالوقت الذي جعلت من أولوياتها عام ١٩٢٥ تخطيط مدينة بغداد، وإضافة دوائر حكومية جديدة، وإنشاء قصر ملكي جديد لكن ما يثير الاستغراب إن تلك المشاريع بقيت حبراً على ورق حتى جعلت وزارة المواصلات والأشغال تؤكد بتاريخ ٢١/كانون الثاني/١٩٣٠ على ضرورة إدخال تلك المشاريع حيز التنفيذ، والابتعاد عن

الروتين الذي آسهم في إيقاف عجلة التقدم والتطور [٢٨].

ليستأنف مجلس الوزراء العمل باتخاذ قرار بتاريخ ١٧/أيلول/١٩٣٢ يقضي بالمباشرة بتخطيط مدينة بغداد، إلا انه اصطدم هذه المرة برأي دائرة الاعتماد البريطاني التي عارضت المشروع، وطالبت بعدم عرضه على الملك فيصل بحجة أن نص القرار لم يترجم إلى اللغة الانكليزية بالتالي قررت إستبعاد القرار عن قرارات مجلس الوزراء المتخذة في التاريخ أعلاه، وعدم عرضه على الملك فيصل و تأجيله إلى إشعاراً أخر [٢٩].

لتسعى بريطانيا جاهدة من اجل استفزاز الحكومة العراقية، ومن بين إجراءاتها الاستفزازية قيام دائرة الاعتماد البريطاني في ٥/آذار/١٩٣٠ بالتأكيد على قيام الجانب البريطاني بعدم السماح لوزراء الحكومة العراقية حضور الولائم والمناسبات المقامة في السفارات والمفوضيات، وعدم تقدمهم على السفراء والوزراء المفوضين من قبل بريطانيا في حال وجودهم كإجراء للتقليل من شانهم [٣٠] .

لتتجه الحكومة العراقية من جانبها بعد ذلك بتاريخ ٧/نيسان/١٩٣٠ بتسوية أملاك الرعايا الأجانب لاسيما من هم على التبعية الإيرانية، إذ أكدت على التعامل مع تلك الأموال بذات السياسة التي تتبعها الحكومة الإيرانية، لتأكد وزارة خارجيتها هي الأخرى بتاريخ ١٠/تموز/١٩٢٩ على ضرورة منع الأجانب لاسيما العراقيين المقيمين في إيران من امتلاك ما يزيد عن الحاجة الفعلية للسكن والارتزاق، ورداً على تلك الإجراء أوعزت الحكومة العراقية لدوائر الطابو بتدقيق الطلبات المرفوعة من قبل الإيرانيين، وتسجيل فقط ما هو خاص بالسكن والتجارة، والامتناع عن النظر بما هو خارج عن ذلك السياق، ورفع تلك المعاملات لمجلس الوزراء لتدقيقها والمصادقة عليها [٣١].

أعلمت الحكومة العراقية منذ ٥/نيسان/١٩٣٠ نظيرتها الإيرانية بتلك الإجراءات عن طريق مندوبها في العراق، وأخبرتها إن ذلك الإجراء جاء كنتيجة وردة فعل طبيعة لإجراء الحكومة الإيرانية معلمتاً إياها

إن الأملاك العائدة للإيرانيين في العراق أكثر بكثير مما يمتلكه العراقيين في إيران مؤكدتاً على ضرورة التراجع عن قراراتها؛ لضمان حالة الود بينهما لاسيما وان إجراءات الحكومة الإيرانية ستحتم على العراقيين إما بيع ممتلكاتهم بأثمان بخسة، أو إسقاط جنسيتهم العراقية والتجنس بالإيرانية، أو الاضطرار إلى مغادرة البلاد بعد مصادرة ممتلكاتهم [٣٢].

لتطالب وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٥/تموز/١٩٣١ من مجلس الوزراء عرض قضية منح الرعايا الإيرانيون حق استملاك الأراضي في العراق للمناقشة، لاسيما وان الحكومة الإيرانية أصدرت قانون وهي بصدد إدخاله حيز التنفيذ يقضي بالسماح للرعايا العراقيون من الاستملاك في إيران للأراضي والأملاك غير الزراعية، مما يتوجب على الحكومة العراقية معاملة الرعايا الإيرانيون بالمثل، وإعطائهم حق استملاك الأرضي غير المنقولة، أما الأراضي الزراعية فيتم حسر الموافقة على استملاكها بيد مجلس الوزراء ليقرر ما يراه مناسباً[٣٣].

لم يتعامل مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/حزيران/١٩٣٢ بالمثل مع قرار الحكومة النجدية القاضي بمنع استملاك الأجانب، ومن ضمنهم العراقيين الأراضي في نجد إذ ترك مجلس الوزراء العراقي قرار التمليك من عدمه بالنسبة إلى الرعايا النجديين لمجلس الوزراء للنظر فيه بصورة عامة دون شخصنة الأمور[٣٤].

لتنتهج الحكومة العراقية سياسة اقل وطأة مع مملكة نجد والحجاز بالمقارنة مع ما انتهجته مع إيران فعلى الرغم مما لحق بالعراقيين الرحل جراء الهجمات الوهابية نلحظ إن العراق في ٥/حزيران/١٩٣٠ يصل إلى تسوية مالية للديون مع جارته التي كانت بذمتها ٧٠ ألف جنيه إسترليني إذ قرر الملك فيصل الأول تخفيض تلك الديون إلى ٣٠ إلف جنيه مخبراً الملك عبد العزيز بن سعود إن التخفيض جاء تقديراً لأواصر الإخوة والجيرة مبيناً إنها حقوق العراقيين ولو عاد الأمر له لتنازل عنها جميعاً[٣٥].

لتبين وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩/تشرين الثاني/١٩٣٠ إن مسالة التعويضات يعتريها كثير من اللغط، فبعد الاتفاق مع مملكة نجد والحجاز بان يكون إجمالي التعويض ٣٠ ألف جنيه إسترليني يتم سداده على ثلاث دفعات متساوية قدرها ١٠ ألاف جنيه عن كل سنة، نلحظ إن دار الاعتماد البريطاني تصر إن يكون التعويض إلى حكومتي العراق والكويت بواقع ٧ ألاف جنيه للعراق وثلاثة ألاف إلى الكويت، والغريب في الأمر إن مملكة نجد والحجاز ادعت بديون لها بذمة الحكومة العراقية مقدارها ٢٠,٥٠٠ إلف جنيه إسترليني متناسية مقدار الخصم الذي قدم لها من قبل الملك فيصل مما دعاها إلى إبلاغ الحكومة النجدية بوجوب دفع التعويضات صافية للعراق والبالغة ٣٠ ألف جنيه إسترليني [٣٦].

اتجهت وزارة المالية بعد ذلك وبالتحديد بتاريخ ٦/أيلول/١٩٣٠ إلى الموظفين العسكريين البريطانيين كإجراء منها لضغط نفقاتها، وعمدت إلى استقطاع جزء من مستحقاتهم الشهرية معللة إجرائها بقيامها بتأثيث منازلهم[٣٧].

لترفض دائرة الاعتماد البريطاني في العراق بتاريخ ١٨/كانون الأول/١٩٣٠ ذلك الإجراء رفضاً قاطعاً، وأكدت على ضرورة التمسك بالاتفاقيات المبرمة بين الحكومتين العراقية والبريطانية، أما أذا تعذر على وزارة المالية سداد مستحقات موظفيها المالية ستقيدها الحكومة البريطانية ديون بذمة الحكومة العراقية[٣٨].

أولت بعد كل ما تقدم الحكومة العراقية اهتمامها إلى ما كان يؤرقها دائماً لاسيما ما تمثل بقضية تمردات الأكراد المتكررة ففي ٢٣/أيلول/١٩٣٠ امتعضت وزارة الداخلية العراقية من قرار الحكومة بسحب الحامية العسكرية في منطقة خوربال[٣٩] في لواء السليمانية التي كانت مزيج من الجيش العراقي والجيش الليفي البريطاني مما فسح المجال إلى اندلاع تمرد في تلك المنطقة، لذا توجب على الحكومة العراقية ايلاء الموضوع اهتمامها؛ لتعزيز نفوذها لتقترح متصرفية لواء السليمانية

ذلك إلا إن وكيل المعتمد السامي البريطاني عارض فكرة إرسال قوة من الجيش الليفي لاسيما وقد توفرت لدى الأكراد القناعة بمعاضدة الحكومة البريطانية للجيش العراقي لقمع أي تمرد مما يتطلب إرسال قوة عسكرية عراقية، وتلافي الإسناد من الجيش الليفي البريطاني فأسهم ذلك بخلق حالة من التوتر لدى وزارة الداخلية خوفاً من حدوث تصادم بين القوات العراقية وأكراد المنطقة كما حدث في يوم ٦/أيلول/١٩٣٠ لتترك الوزارة اتخاذ الرأي السليم لرئاسة الوزراء[٤٠].

لتؤيد وزارة الدفاع العراقية بتاريخ ٢٥/أيلول/١٩٣٠ الرأي الذي ذهبت إليه وزارة الداخلية مع تشديدها بايلاء الموضوع الأهمية البالغة؛ لدرء ما سيحدث في حال غض الطرف عن تعزيز الأمن في تلك المنطقة[٤١].

لتقرر بعد ذلك وزارة الداخلية بتاريخ ٧/آذار/١٩٢٧ تنفيذ خطة اتجاه الاثوريين تقضي بتوطينهم في القرى القريبة من الحدود التركية، وبعد مضي ثلاث سنوات دون إدخال الخطة حيز التنفيذ[٤٢] ولتكرار عمليات السلب والنهب في مناطق الحدود، واستناداً لتقرير التفتيش الإداري للواء الموصل في ٦/أب/١٩٣٠ قررت وزارة الداخلية في ٢٦/ أيلول/١٩٣٠ إدخال المشروع حيز التنفيذ، وتوطين الاثوريين من اجل حصول قوة الشرطة المرابطة على مقربة من مناطقهم على الدعم لتلافي حوادث الحدود، كما اقترحت وزارة الداخلية وبالاتفاق مع وزارة المالية والزراعة والري على منحهم مساعدات مالية وإعفاءات ضريبية[٤٣].

لتشدد تاكيدها وزارة الداخلية بتاريخ١٢/تشرين الثاني/١٩٣١على السلطات الإدارية في ناحية برادوست التابعة إلى لواء اربيل متابعة ما يلي:-

١- العمل على إجراء إحصاء للعوائل الساكنة في المنطقة المخصصة لسكن الاثوريون.
٢- بيان مساحة الأراضي التي يمتلكها السكان الحاليين وتفاصيل أي أراضي مزروعة من قبلهم خلال السنوات الخمس الماضية.

٣- التأكيد على ضرورة عدم إدخال الأراضي المسجلة بهذه الصورة ضمن الأراضي المخصصة للإسكان .

٤- على الحكومة إرجاع عائدية الأراضي الصالحة للزراعة ولم تزرع خلال خمس سنوات لها استناداً للمادة "٦٨ من قانون الأراضي"[٤٤]، ولا يجوز إن تسكن دون موافقة الحكومة، ولا يجوز منحها للمستوطن الجديد إلا بعد إن تسجل في الطابو باسم الحكومة ليطمئن المستوطن ويقوم باستصلاحها مع ضمان عدم مطالبة أي شخص بمغادرته الأرض بحجة امتلاكها[٤٥] .

لتعترض وزارة المالية بتاريخ ٢٤/تشرين الثاني/١٩٣١على قيام مجلس الوزراء بمنح إعفاءات ضريبية على ضريبة المواشي للاثوريين، وعلى الرغم من ذلك إلا إنها وجدت إن السبب الرئيس الذي يقف وراء تلك الإعفاءات هو السبب السياسي الذي يحتم عليها عدم الممانعة ومنحها للاثوريين على وجه الخصوص في حال قرر مجلس الوزراء ذلك[٤٦].

فوافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/ أيلول/١٩٣٢على اقتراح وزارة الاقتصاد والمواصلات القاضية بالقيام بتزويد مناطق سكن الاثوريين بالمياه سواء من خلال حفر قناة أروائية أو من خلال زيادة المبالغ المخصصة لمضخات رفع المياه من النهر باتجاه أراضيهم للمساعدة في استصلاحها إيفاءً بالعهود التي قطعتها الحكومة لهم [٤٧].

أبدى الملك فيصل اعتراضه بتاريخ ١٩/أيلول/١٩٣٢ على قيام مجلس الوزراء بشطر المخصصات المرتبطة بمشروع إسكان الاثوريين على عامين إذ بين إن مسالة الشطر ستؤدي إلى التلكؤ بتنفيذ المشروع؛ لذلك على رئاسة الوزراء الأخذ بالحسبان عدم الشروع بتنفيذ المشروع إلا بعد إكمال الرصد المالي المطلوب المزمع جمعه بسنتين لإتمام المشروع على أكمل وجه[٤٨].

لتقدم دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ١١/شباط/١٩٣١ اعتراضاً حول مقررات مجلس الوزراء تمحور الاعتراض حول كثرة المقررات، وعدم ترجمتها إلى اللغة الانكليزية

ليتسنى للمعتمد السامي البريطاني الإطلاع عليها عن كثب، مما حدا بدار الاعتماد إلزام الحكومة العراقية بترجمتها، والتوقف عن تقديمها للملك فيصل للمصادقة عليها بشكل مباشر إلا بعد اطلاع المعتمد السامي البريطاني عليها وإبداء ملاحظاته[٤٩].

فأجملت دار الاعتماد البريطاني في ١٠/آذار/١٩٣١ سبب التأخر في إبداء ملاحظاتها على القوانين الصادرة من مجلس الوزراء قبل مصادقة الملك عليها بأمرين الأول إن تسيير القرارات لم يراعى فيه الأصول القاضية بمرور القرار بسكرتير مجلس الوزراء ومن ثم الانتظار ثمان وأربعون ساعة وفي حال تجاوزت تلك المدة ولم يبدي المعتمد أي ملاحظات عليها يتم رفعها للملك، أما الأمر الثاني يرتبط ببعض القرارات التي هي عبارة عن لوائح قوانين مطولة تحتاج وقت وترجمة تزيد على المدة المذكورة أنفاً مما يتوجب مراعاة تلك الأمور قبل الحكم على دار الاعتماد بالتقاعس [٥٠].

ليلتمس ديوان مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/ نيسان/١٩٣١ المعتمد السامي البريطاني واخذ يرجوه بالعدول عن قراره المتعلق بوقف تسيير جلسات مجلس الوزراء إلا بعد إن يبدي ملاحظاته عليها مبيناً إن تلك القرارات تتعلق بالمصلحة العامة قاطعاً له الوعد بالامتثال إلى ملاحظاته المتعلقة بالترجمة، و مراعاة الوقت في تتابع إرسال تلك القرارات مبيناً إن تأزم العلاقة بين دار الاعتماد ومجلس الوزراء جاءت نتيجة لإقرار مجلس الوزراء لقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة[٥١] قبل إن يبدي ملاحظاته عليه، وكذلك هو الحال عند قيام مجلس الوزراء بتعديل مادة في قانون المعارف لسنة ١٩٣٠ [٥٢].

جاءت وزارة الدفاع بتاريخ ٨/آذار/١٩٣١ لتأكد عدم كفاية فوج المشاة المقترح من قبل رئاسة مجلس الوزراء، وطالبت بفوجين مشاة، وشراء عشرة سيارات لسرية الرشاشات، و حظيرة سيارات مدرعة وزيادة قوة المدفعية الجبلية، ورصد ما يقرب من اثنا عشر لك لإنشاء تلك التعزيزات[٥٣].

ليقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥/نيسان/١٩٣١ الإيعاز إلى وزارة الدفاع بتشكيل فوج مشاة استناداً إلى مذكرتها(٥٤) التي طالبت فيها تعزيز قوتها العسكرية سيما وان معظم قواتها العسكرية قد تم استخدامها للقضاء على تمرد الشيخ محمود في شمال العراق(٥٦).

مقترحاً مجلس الوزراء في ٢١/أيلول/١٩٣١ أن يكون الفوج تحت تسمية الفوج شبه الهندسي؛ ليتولى مهام إصلاح وفتح الطرق وبعض الأعمال التي يحتاج لها الجيش تحت إشراف خبراء ومختصين من وزارة الاقتصاد والمواصلات بالتالي يساهم هذا الفوج برفع بعض الأعباء عن الميزانية مما يتوجب على وزارتي الدفاع والاقتصاد والمواصلات دراسة النفقات اللازمة؛ لتشكيله ورفع تقريراً بذلك للمجلس بأسرع ما يكون، أما بخصوص شراء سيارات مدرعة لسرية الرشاشات وجهاز لاسلكي ذو الموجات الطويلة فإنها حصلت على التأييد من قبل مجلس الوزراء لحاجة وزارة الدفاع الماسة لها وأوعزت لوزارة المالية توفير الاعتماد المالي اللازم لذلك(٥٧).

قدمت وزارة المالية في ٢٧/أيلول/١٩٣١ اعتراضها على تشكيل ذلك الفوج وبينت سبب الاعتراض ينحسر بطبيعة ومقدار إيرادات الحكومة العراقية إذ إن مجموع إيرادات الدولة قد بلغت ٤٥٠ لك خصص منها ١٨٣ لك لوزارة الدفاع ما يعادل ٤١٪ في حين إن الميزانية المخصصة لتلك الوزارة قدرت بـ ٩٩،٦٠ لك وقد أضيف بقانون خاص لذلك الرقم مبلغ لتشكيل الفوج التاسع الأمر الذي احدث عجزاً بما يقرب من ٥ الكاك عن ما هو مقرر لتلك الوزارة؛ لذلك إن توسيع الجيش سينعكس سلباً على الميزانية العامة إذ بلغ العجز هذه السنة ٤٠ لكاً، ومن الطبيعي سيتضاعف في السنة القادمة مما دعا بوزارة المالية المطالبة بتأجيل المشروع لحين عرضهُ على مجلس الوزراء و تنفيذه على أكثر من سنة(٥٨).

لتجيب وزارة الدفاع وزارة المالية بتاريخ ٢٧/أب/١٩٣١ بأنها خفضت ميزانيتها بعد أن

تراجعت عن شراء مدافع انكليزية الصنع هي بحاجة ماسة لها، وقررت شراؤها على ميزانية عام ١٩٣٢-١٩٣٣، كما خفضت نفقات إعاشة الجنود والحيوانات وبينت إن الزيادة جاءت كنتيجة طبيعية للحركات التي مارستها لردع التمرد الحاصل في لواء السليمانية الذي تسبب بصرف اعتده يتوجب على الوزارة تعويضها بالسرعة الممكنة، وبينت الوزارة إن النفقات تكفي في حال عدم وقوع حوادث تمرد جديدة تتطلب حركات عسكرية مع التأكيد على شراء المدافع أنفة الذكر وفي الوقت المحدد أعلاه[٥٩].

أخذت وزارة المالية كونها مؤسسة تنفيذية ورقابية بتاريخ ٤/حزيران/١٩٣١ تراقب قضايا الإيفاد والسفر، ولم تتورع من انتقاد ما تدور حوله الشبهات إذ خاطبت مجلس الوزراء بموجب كتاب صادر منها وعلى لسان وزيرها بضرورة التحقق من الغاية الفعلية لسفر رئيس الوزراء نوري السعيد فبعد اللقاء به بشكل شخصي من قبل وزير المالية بين رئيس الوزراء إن سفره جاء برغبة من الملك " للترويح والاستجمام على سواحل البحر المتوسط " في حين إن مجلس الوزراء يصادق على سفر رئيس مجلس الوزراء للسفر إلى جنيف لحضور اجتماع عصبة الأمم مما يثير هذا التصرف الريبة كونه سابقة خطيرة لا يتوجب السكوت عنها[٦٠].

لتجد الحكومة العراقية بتاريخ ١٢/شباط/١٩٣٢ وعلى وجه الخصوص وزارة الداخلية " بقانون المطبوعات رقم ٨٢لسنة ١٩٣١ "[٦١] أداتها الضاربة لغلق وتعطيل عدد من الجرائد استناداً للمادة الثالثة عشر منه فعلى سبيل المثال عمدت بتاريخ٧/شباط/١٩٣٢إلى تعطيل جريدة الثبات بحجة نشرها ما يتعلق بالإخلال في الأمن الداخلي والخارجي وبما يخالف الحقيقة ويضر بالمصلحة العامة [٦٢]

وكذلك الحال بالنسبة لجريدة البلاغ الموصلية التي لم تسلم هي الأخرى من قرار التعطيل ففي تاريخ ١٩/آذار/١٩٣٢ تم صدور قرار بتعطيلها أربعة أشهر بعد نشرها مقالاً تحت عنوان "من المنافي والسجون انبثق فجر

الحرية" أعدته وزارة الداخلية إخلالا بالأمن الداخلي وإضراراً بسلامة الدولة وكيانها [٦٣].

لتستمر إجراءات الحكومة العراقية بسياسة غلق الجرائد العراقية إذ عمدت إلى غلق جريدة الحق لنشرها مقالاً بعنوان " الحق والقوة " إذ عدته وزارة الداخلية دافعاً للإخلال بالأمن الداخلي[٦٤]، ولم تقف الحكومة العراقية عند هذا الحد بل سعت بتاريخ ١١/نيسان/١٩٣٢ إلى تعطيل لائحة قانون حماية حقوق النشر والتأليف في العراق[٦٥].

أولت الحكومة العراقية في ٢٠/شباط/١٩٣٢ اهتماماً لمسالة جباية الديون المستحقة لها التي بذمة المدينين من العراقيين إلا إن " قانون جباية الديون المستحقة للحكومة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ " [٦٦] جعل من المتصرفين والقائممقامين في الألوية موظفين إجراء وبطبيعة الحال إن الاثنان لا يتمكنان من القيام بجباية الديون بنفسيهما بحكم وظائفهم و مسؤولياتهم الإدارية مما جعل الحكومة تفكر بإضافة رؤساء المحاكم العدلية كموظفين إجراء ليتمكنوا من احتجاز الممتنعين عن سداد ما بذمتهم من ديون في حال امتناعهم عن سداد الدين [٦٧].

حازت وزارة الدفاع بتاريخ ٢٢/آذار/١٩٣٢ باهتمام عالي المستوى من قبل الحكومة العراقية لاسيما بما يرتبط بزيادة عدد الجيش وتوسيع صنوفه ومعداته، لتحظى تلك التوجهات باهتمام الملك فيصل الذي لطالما رحب بفكرة زيادة القوات العراقية؛ ليضفي ذلك وحسب رؤيا الملك هيبة ورفعة على الدولة العراقية، ويجعلها على أهبة الاستعداد لصد المخاطر التي قد يتعرض لها العراق بالمستقبل [٦٨].

اتسم عمل مجلس الوزراء بالتذبذب والتشتت في بعض الأحيان لاسيما اتجاه بعض القوانين إذ أحجم عن الدفع بكثير من القوانين ذات الأهمية البالغة للبرلمان للمصادقة عليها وربما يعود ذلك للوضع السياسي القائم المرتبط بسرعة تشكل وحل الحكومات العراقية، فعلى سبيل المثال تم في ٤/أيار/١٩٣٢ تأجيل قانوني دعاوى العشائر وقانون تحسين الحنطة لأكثر من مرة، ومن ثم عمد مجلس الوزراء

إلى إيقافهما بالوقت الذي ارتبط الأول بصيانة الأمن العام ولائحة قانون أعمال الإضراب أما الثاني ارتبط بالحياة الاقتصادية للبلاد ليتذرع مجلس الوزراء بأنها قوانين تحتاج إلى وقت طويل وجهد مضني من قبل اللجان البرلمانية لإقرارها[٦٩].

اخذ العراق قبيل نيل استقلاله بتعزيز قواته العسكرية مركزاً على الصنوف المهمة، إذ شرع مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/حزيران/١٩٣٢ على رصد مبلغ من المال لشراء طائرات من بريطانيا لزيادة سرب الطائرات الذي يمتلكهُ، وعمل على بزيادة قوة الشرطة وزيادة مرتباتهم امتثالاً للتوجيهات الخاصة التي صدرت من الملك فيصل الذي طالب فيها بالاعتناء بوسائل الدفاع وتهيئة العراق لدخول عصبة الأمم[٧٠].

ليقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/أب/١٩٣٢ اختيار نوري السعيد رئيس الوزراء و رستم حيدر وزير المالية لتمثيل العراق في عصبة الأمم عند قبول العراق فيها[٧١].

متخذاً مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/أيلول/١٩٣٢ قرار يقضي باستمرار القنصليات البريطانية في الخارج النظر بمصالح العراقيين في البلدان التي لا ممثل للعراق فيها بعد دخول العراق عصبة الأمم إلى إن يتسنى للعراق تأسيس قنصليات ثابتة له فيها[٧٢].

لتعترض بتاريخ ١٣/تشرين الثاني /١٩٣٠ دائرة الاعتماد البريطاني في العراق كمحاولة منها لتأزم الوضع السياسي إذ أقحمت نفسه مع لحكومة العراقية على كل ما من شانه إحداث التفاوت بين مكونات الشعب العراقي، فاعترضت على مسودة نظام طائفة الأرمن والأرثوذكس معللة اعتراضها إن هنالك ميل إلى من هم من أصول عراقية من تلك الطائفة ومكتسبو الجنسية العراقية فيما بعد مما يحمل في طياته تفريقاً واضحاً يحتم إعادة صياغة مسودة النظام[٧٣].

**الاستنتاجات**

ختم البحث بعدد من النتائج التي توصل لها الباحث مثلت المحصلة النهائية لذلك البحث لخصت كما يلي :

١- إن السلوك الإداري للحكومة العراقية على الرغم مما طرا عليه من تغيير إلا انه بقي محافظا على الطرق القديمة لاسيما العثمانية منها في إدارة المؤسسات الحكومة حتى بات المزاج الذي ركن إليه القائمين على إدارة تلك المؤسسات معياراً لتنفيذ بعض المشاريع والتقاعس عن البعض منها لاسيما بعد إن اصطدم بمزاج دار الاعتماد البريطاني.

٢- اجتهدت دار الاعتماد البريطاني في صيانة مكاسبها التي حققتها لها اتفاقية استخدام الموظفين البريطانيين حتى بات المساس ببنود تلك الاتفاقية أداة فاعلة تثير فرائس تلك الدار لتضل تلك الاتفاقية تستنزف الموازنة العامة وترهق كاهل العراق بمخصصات غلب عليها الترف كبل العراق نفسه بها دون استطاعته التخلص منها او تعديله بما يضمن صيانة الأموال العامة ويحقق الاعتدال في صرفها.

٣- مثل الضعف القانوني باباً مشرع على مصراعيه أمام إلزام و فرض الجانب البريطاني إلى ما يصبو إليه سواء دعماً للمصلحة البريطانية أو استفزازاً منه لتشكيك في قدرات العراق على مختلف الأصعدة.

٤- لم تستطع الحكومة العراقية إن تجد حلول ناجعة لبعض القوانين التي أدخلتها حيز التنفيذ تارة تجد نفسها عاجزة عن تنفيذ تلك القوانين بسبب ضعف الإمكانيات المالية وتارة تجد نفسها أنها وضعت قوانين كانت السمة البارزة لها المحاباة واتضح ذلك جلياً من خلال قانون الري والسداد رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٤ والذي عدل عام ١٩٢٧ إلا إن تعديلاته لم تخاطب الحاجة الفعلية للذين تناغم معهم القانون.

٥- كان للصراع الأزلي بين الإمبراطورية الفارسية والمملكة العراقية الذي غلب

عليه الخلاف العقائدي كفيلاً بتوتر العلاقة لاسيما ما ارتبط منها بالممتلكات الخاصة حتى بات تبادل الأدوار في إصدار قرارات من شانها تعكير صفوة العلاقة بين الجارين وعاملاً مساعداً في ضياع كثير من الممتلكات الشخصية واتضح ذلك جلياً من مقدار التعاطف مع الجار الأخر المتمثل بالمملكة النجدية على العكس تماما من طريقة وأدوات التعامل مع بلاد فارس.

٦- أولت الحكومة العراقية اهتماماً بالغاً لميزانية الدفاع والداخلية حتى قاربت نصف الميزانية العامة لينعكس ذلك سلباً على تردي الواقع الصحي والتعليمي والخدمي حتى عانت تلك القطاعات من شحت التخصيص، وتعثره أو انعدام في بعض الأحيان الخطط المستقبلية للنهوض بتلك القطاعات حتى أمسى المتتبع بجدية لواقع العراق يقع في حيرة من أمره فتارة يميل إلى دعم الدفاع لصيانة الأمن الداخلي والخارجي وتارة يلقي باللوم على تلك الوزارة التي انعدم فيها التخطيط، وازداد التخبط في اتخاذ قراراتها في ظل غياب البرامج الحكومية الناضجة.

**الهوامش:**

(١) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب وزارة المالية المرقم /مستعجل /٢٥٤٦ في٨/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء ، و/٣٥، ص/٩٩-١٠٠.

(٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم/مستعجل جداً بي.أو/٥٤ في ١٥/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس مجلس الوزراء، و/٦٥، ص/١٥٦.

(٣) ولد في ٢٢/آذار/١٨٨٢ في بغداد درس في مدارسها الاولية ،انتقل الى استانبول ودرس الحقوق في كلية الحقوق ونال شهادتها عام ١٩٠٥، تدرج في المهام الوظيفية ضمن اختصاصه ،عاد الى بغداد عام ١٩٢١ وعين وزيراً للعدلية في الوزارة النقيبية الثالثة، ووزيراً للداخلية في الوزارة السعدونية الرابعة عام ١٩٢٩،اشترك مع ياسين الهاشمي في تأسيس حزب التآخي عام ١٩٣٠، أصبح وزيراً للمالية عام ١٩٣٤ في الوزارة المدفعية الثالثة، ثم وزيراً للمالية مرة أخرى عام ١٩٤٠ في الوزارة الكيلانية الثالثة ، ليتقلدها مرة أخرى في حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١،ليعتقل بعد ذلك ويتم نفيه الى جنوب إفريقيا ،اعتراه المرض حتى وفاته في برودسيا في ١٧/اب/١٩٤٢ للمزي ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ،(لندن : دار الحكمة،٢٠٠٥)، ج ١، ص١٣٣ -١٤٠.

(٤) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة:

قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب رئيس الوزراء العراقي ناجي السويدي المرقم/سري/ ٦٢٩ في١٩/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق، و/٦٥، ص/١٥٧-١٥٨.

(٥) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم /أر .أو/٤٦ في ١٨ /شباط/١٩٣٠ المرسل إلى وزارة المالية العراقية ، و/٣٠، ص/٨٤.

(٦) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٤٣٣ في ٤ /شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول إنهاء خدمات ارستان بك ، و/٣٦، ص/١٠٢.

(٧) احتوى القانون على اربع وعشرون مادة نصت المادة الأولى منه على " يتضمن الأمور المتعلقة بإنشاء وتنظيم وصيانة الجداول و السداد وتوزيع المياه منها ووقاية الأراضي بصورة دائمة ويسري مفعوله على أي قسم من البلاد التي يعلن عنها بإرادة ملكية " للمزيد ينظر: الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(١٠٠)، بتاريخ٤ /تشرين الأول/١٩٢٣.

(٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب وزارة الري والزراعة المرقم ر ز/٥٣٦ في ٣٠/شباط/١٩٣٠ المرسل كتاب إلى سكرتارية مجلس الوزراء في حول قانون الري والسداد، و/٢٣، ص/٦٢- ٦٤.

(٩) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم/ سري أر.أو/٥٤ في ٣٠ /شباط/١٩٣٠ المرسل إلى وزارة المالية حول رواتب ميزانية دائرة البريد والبرق، و/٤١، ص/١١٥.

(١٠) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠، كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم/ مستعجل أر.أو/١١٠ في ٣٠ /نيسان/١٩٣٠ المرسل إلى وزارة المالية حول رواتب ميزانية دائرة البريد والبرق، و/٤٥ ص/١٢٦.

(١١) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠، كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم/ مستعجل بي.أو/١١١ في ١٣ /أيار/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس مجلس الوزراء حول رواتب ميزانية دائرة البريد والبرق، و/٤٧، ص/١٣١.

(١٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز - أب/١٩٣٠، كتاب دار الاعتماد المرقم/ سري ومستعجل/ أر , أو/١٥٤ في ٢٥/ تموز/١٩٣٠ حول المفتشين البريطانيون، و/ ٧٩، ص/ ١٤٨.

(١٣) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٥، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء حزيران/ ١٩٣٠، كتاب وزارة الدفاع المرقم ٢٨٩٣ في ٤/ حزيران/١٩٣٠المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول مصاريف سفر الكولونيل بيدن، و/٤١ ،ص/٧٢

(١٤) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٥، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء حزيران/ ١٩٣٠، كتاب وزارة المالية المرقم ١٨٧٩ في ١٤/نيسان/١٩٣٠المرسل وزارة المالية حول مصاريف سفر ضابط بريطاني، و/٤١،ص/٧٣

(١٥) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٥، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء حزيران/ ١٩٣٠، كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم /سري / أر . أو/ ١٤٦ في ٥ /تموز/١٩٣٠ المرسل الى رئيس الديوان الملكي حول صرف مخصصات سفر وعلاج ضابط ،و/١،ص/٤.

(١٦) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٥، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء حزيران/ ١٩٣٠، كتاب وزارة المالية /شعبة الذاتية وعقود الموظفين المرقم م/٢٧١٠ في ٢٧/تموز/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول مصاريف سفر العقيد بيدن من بغداد إلى الإسكندرية، و/٤،ص/٩.

(١٧) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز - أب/١٩٣٠، كتاب وزارة الداخلية/ شعبة المخابرات السرية/ سري / المرقم/ ي/٢٠٧٧ في ٢٨/حزيران/١٩٣٠المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تعطيل جريدة فتى العراق ، و/٩، ص/٢٣.

(١٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز- أب/١٩٣٠، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم / سري / ٢٠١٥ في ١٣/ تموز/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء، و/٤٥، ص/٧٨-٧٩ .

(١٩) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز - أب/١٩٣٠، كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم / سري ومستعجل/ أر . أو / ١٧٥ في ٢٠/أب/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير البلاط الملكي حول مخصصات ضابط بريطاني ، و/٢٢، ص/ ٤٣ .

(٢٠) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز - أب/١٩٣٠، كتاب وزارة المالية/شعبة التقاعد/ المرقم/ م/٣٦٨٧ في ١/ تموز/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول احتساب خدمات ضباط عراقيين ، و/٥٧، ص/٩٧.

(٢١) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان- مايس/١٩٣١، ديوان مجلس الوزراء/ مقررات مجلس الوزراء جلسة يوم الخميس المصادف ٣/نيسان/١٩٣١ ،و/٣،ص/٤-٥.

(٢٢) تضمن القانون ثمان وأربعون مادة نصت المادة الأولى على " لا تسري أحكام هذا القانون باستثناء مادة الثالثة على الوزراء والسراء والقناصل والحكام والقضاة ومراقب الحسابات العام والشرطة ومستخدمي إدارتي الميناء والسكك الحديدية العراقية ولا على الأشخاص المستخميمن من قبل الحكومة بمنزلة خدم او بصورة موقتة او على سبيل التربة عن الدخول ي الخدمة او بعقود خاصة" وقد حددت المادة الثالثة طبيعة عمل الموظفين للمزيد ينظر :وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩،(بغداد:مطبعة الحكومة،١٩٢٩)،ص١٠٠

(٢٣) احتوى القانون على ارب عموا اذ نصت المادة الأولى منه على "لملس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص إن يصر قرارا بصل موظف يعتقد المجلس بعد تدقيق سجله إن بقاءه ي الوظيفة مضر بالمصلحة العامة بسبب سلوكه الشائن او تمرده او كسله غير قابل الاصلاح او إهماله المتكرر أو عم مقدرته الثابتة على القيام بواجباته إن هذا الانفصال لا يمنع الموظف من الاستفادة من قانون التقاعد المدني " للمزيد ينظر: الوقائع العراقية،(جريدة)، بغداد ،العدد(٩٦٥)، بتاريخ٤ /نيسان/١٩٣١.

(٢٤) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء حزيران-تموز/١٩٣١، كتاب وزارة الداخلية/ لجنة تنسيق موظفي وزارة الداخلية المرقم ٢ في ٦/ حزيران/١٩٣١ المرسل إلى مجلس الوزراء حول فصل موظفين ،و/٢٦ ،ص/٣٥.

(٢٥) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٧، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز-أيلول/١٩٣١ ،كتاب وزارة المالية /شعبة الذاتية وعقود الموظفين المرقم م/٣١١٤/سري في ١/تموز/١٩٣١،و/٤،ص/٨-٩؛ و/٤٩،ص/٩٤-٩٥.

(٢٦) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٧، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز-ايلول/١٩٣١، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٤٨٦/سري في ٥/تموز/١٩٣١المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول منح يهودا أفندي زلوف وسام الرافدين و/٢٤،ص/٥٠.

(٢٧) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٤١٠، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أب - أيلول/١٩٣٢ ،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٢٦٢/سري في١٧/أب/١٩٣٢ المرسل إلى ديوان مجلس الوزراء حول مقررات مجلس الوزراء، و/٢٤، ص/٤٣ - ٤٩؛كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٢١٧/سري في١٥/أب/١٩٣٢ المرسل إلى ديوان مجلس الوزراء حول مقررات مجلس الوزراء،و/١٩،ص/ ٣٣-٣٧.

(٢٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة:

قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب وزارة المواصلات والأشغال المرقم٣٨٧ في ٢١/ كانون الثاني/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول مشروع تخطيط مدينة بغداد، و/٢٤، ص/٦٥.

(٢٩) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٤١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول -١٩٣٢، الكتاب المرسل من الكابتن هولت سكرتير المعتمد السامي البريطاني في العراق المرقم ٢٠٦ في ٢٠/أيلول/١٩٣٢ إلى رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي حول قرار تخطيط مدينة بغداد ،و/٢٢،ص/٣٦.

(٣٠) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠،كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم/ أر.أو/٦٩ في ٥/آذار/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية البلاط الملكي، و/٦١، ص/١٦٠.

(٣١) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨٣، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء نيسان/ ١٩٣٠، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/ سري ومستعجل /١٠١٧في ٧ /نيسان/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول تسجيل أملاك الإيرانيين في الطابو ، و/١٣ ص/٥٨.

(٣٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨٣، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء نيسان/ ١٩٣٠، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/٩٩٣ في ٥/نيسان/١٩٣٠ المرسل إلى المندوب فوق العادة والوزير المفوض لدولة الإمبراطورية الإيرانية في بغداد حول تسجل أملاك الإيرانيين في الطابو، و/١٣ ص/٥٩-٦٠.

(٣٣) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٧، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز-أيلول/١٩٣١ ،كتاب وزارة الخارجية المرقم ٣٠٥/سري في ٥/تموز/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول قضية الاستملاك بين العراق وإيران ،و/٢٥ ،ص/٥١.

(٣٤) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤٠٨/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء حزيران – اب /١٩٣٢ ،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم٢٦٦٠/سري في ٢٧/حزيران/١٩٣٢ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء، و/٢٧،ص/٥٢-٥٤.

(٣٥) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/١٩٣٠ - كانون الأول/١٩٣١ ، رسالة الملك فيصل الأول ملك العراق المرسلة إلى الملك عبد العزيز أل سعود بتاريخ ٥/حزيران/١٩٣٠ حول مبلغ التعويضات التي بذمة مملكة نجد والحجاز، و/٥،ص/٤٦.

(٣٦) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/ ١٩٣٠-كانون الأول/١٩٣١،كتاب وزارة الخارجية المرقم/ ٣٨٧٨/ مستعجل للغاية في ١٩/تشرين الثاني/١٩٣٠ المرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء حول التعويضات التي بذمة الحكومة النجدية،و/٥، ص/ ٤٥.

(٣٧) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٣٨٨، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول/ ١٩٣٠، كتاب وزارة المالية/ شعبة الذاتية وعقود الموظفين المرقم م/٢٧٦١ في ٦/ أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول المصروفات التي ستقيد على البعثة العسكرية البريطانية ، و/١٤، ص/ ٢٨.

(٣٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٣٨٨، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول/١٩٣٠، كتاب سكرتارية فخامة المعتمد السامي المرقم أس . أو /١٥٣٤/سري في ١٨/كانون الأول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء و/٢٣،ص/٤٣.

(٣٩) هي منطقة ريفية حدودية تطل على سلاسل جبال هورامان إذ تعد من المناطق التابعة الى لواء السليمانية وتقع على الطريق الرابط بين بنجوين ومركز اللواء للمزيد ينظر:- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تشرين الأول- كانون الأول/١٩٣٠،كتاب وزارة الداخلية/شعبة المخابرات السرية المرقم س/٣١٧٠/سري في ٢٣/أيلول/١٩٣٠ المرسل

رئاسة الوزراء حول إرسال قوة عسكرية إلى خوربال، و/١٤، ص/٢٨ .

(٤٠) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تشرين الأول- كانون الأول/١٩٣٠،كتاب وزارة الداخلية/ شعبة المخابرات السرية المرقم س/٣١٧٠/سري في ٢٣/أيلول/١٩٣٠ المرسل رئاسة الوزراء حول إرسال قوة عسكرية إلى خوربال، و/١٤، ص/٢٨ .

(٤١) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تشرين الأول-كانون الأول/١٩٣٠،كتاب وزارة الدفاع/شعبة المخابرات السرية المرقم٣٠٢٠/سري في ٢٥/أيلول/١٩٣٠ المرسل رئاسة الوزراء حول إرسال قوة عسكرية إلى خوربال، و/٢٠، ص/٥٠ .

(٤٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تشرين الأول-كانون الأول/١٩٣٠،مذكرة مستشار وزارة الداخلية /شعبة المخابرات السرية المرقمة س/٣٣٠٤ افي ٢٦/أيلول/١٩٣٠ المرسلة إلى وزير الداخلية حول سياسة الحكومة بخصوص توطين الاثوريين، و/٤٤، ص/١٠٧ - ١٠٨ .

(٤٣) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تشرين الأول- كانون الأول/١٩٣٠، كتاب وزارة الداخلية/شعبة المخابرات السرية المرقم س/ ٢٥٧٤/سري في ٢٦/أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول سياسة الحكومة بخصوص توطين الاثوريين، و/٤٣، ص/١٠٦.

(٤٤) لمعرفة المزيد عن ذلك القانون ينظر : د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٤٠٢، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/ ١٩٣١- كانون الثاني/ ١٩٣٢،كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٣٤٢٠ في ١٢/تشرين الثاني/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول سكن الاثوريين في أراضي ناحية برادوست،و/٢٠،ص/٣٧.

(٤٥) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٤٠٢، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/ ١٩٣١- كانون الثاني/١٩٣٢،كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٣٤٢٠ في ١٢/تشرين الثاني/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول سكن الاثوريين في أراضي ناحية برادوست،و/٢٠،ص/٣٧.

(٤٦) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٤٠٢، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/ ١٩٣١- كانون الثاني/١٩٣٢،كتاب وزارة المالية المرقم و/م/٣٢٥٦ في ٢٤/تشرين الثاني/١٩٣١ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول إعفاء الاثوريين من ضريبة المواشي،و/١٨،ص/٣٥.

(٤٧) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٤١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول-١٩٣،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٦١٤/سري في ١٥/أيلول/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء ،و/١٨،ص/٣١-٣٢.

(٤٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٤١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول١٩٣٢،كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ح/٦٠٩ في ١٩/أيلول/١٩٣٢ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول إسكان الاثوريين ،و/١٦،ص/٢٧.

(٤٩) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٦٧٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء آذار - حزيران/ ١٩٣١،كتاب دار الاعتماد البريطاني المرقم أر / أو/ ٦٢ في ١١/شباط/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية الديوان الملكي حول رفض المعتمد تسيير مقررات مجلس الوزراء،و/٣،ص/٤.

(٥٠) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٦٧٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء اذار- حزيران/ ١٩٣١،كتاب دار الاعتماد البريطاني المرقم /أر . أو / ٧٩ في ١٠/ آذار/١٩٣١ المرسل إلى الملك فيصل حول تأخر المعتمد عن إبداء ملاحظاته، و/ ١،ص/١

(٥١) حمل هذا القانون رقم (٤١ لسنة ١٩٣١) تضمن القانون أربع مواد وقد الغي هذا القانون بموجب قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ للمزيد ينظر :- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٩٦٥)، بتاريخ٤ /نيسان/١٩٣١

(٥٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٦٧٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء آذار – حزيران/ ١٩٣١،كتاب مجلس الوزراء المرقم/ س/ ٢٨/ سري في ١٦/ نيسان/١٩٣١ المرسل إلى دار الاعتماد البريطاني حول إبداء الملاحظات على قرارات مجلس الوزراء ،و/٢،ص/٢-٣.

(٥٣) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان-مايس/١٩٣١ ،كتاب وزارة الدفاع المرقم ٢٤٧٨/ سري ومستعجل في ٨/آذار/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول توسيع الجيش،و/ ١٢،ص/١٥.

(٥٤) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان- مايس/١٩٣١ ، ديوان مجلس الوزراء / مقررات مجلس الوزراء جلسة يوم الأحد المصادف ٥/نيسان/١٩٣١ ،و/١٠،ص/١٣

(٥٥) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان-مايس/١٩٣١ ،كتاب وزارة الدفاع المرقم ٢٥٤٦/ سري ومستعجل للغاية في ٥/نيسان/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول توسيع الجيش ،و/١١، ص/١٣.

(٥٦) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول – تشرين الثاني /١٩٣١،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ج/٢/٩/٣٥٠٥/سري في ٢١/أيلول/١٩٣١ المرسل إلى وكيل رئيس الديوان الملكي حول مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٢٠/أيلول/١٩٣١،و/٩ ،ص/١٤-٢٣

(٥٧) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول- تشرين الثاني/١٩٣١،كتاب وزارة المالية /دائرة المحاسبات العامة المرقم م/٣١٨٢ في ٧/أيلول/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول مخصصات إضافية للجيش،و/١٦،ص/٣٥-٣٦.

(٥٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٩، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول- تشرين الثاني /١٩٣١،كتاب وزارة الدفاع المرقم ٣٩٩٧ في ٢٧/أب/١٩٣١ المرسل إلى وزارة المالية،و/١٦، ص/٣٧-٣٨.

(٥٩) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء حزيران -تموز/١٩٣١ ،كتاب وزارة المالية المرقم س م/٣٠٨٩ / سري للغاية في ٤/حزيران/١٩٣١ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول قرار مجلس الوزراء الخاص بسفر رئيس مجلس الوزراء ،و/٥،ص/٦.

(٦٠) تضمن القانون أربع وأربعون مادة إذ أكدت المواد بدءاً من المادة الثالثة عشر وصولا إلى المادة التاسعة عشر المحاذير الواجب أخذها بالحسبان لعدم تعطيل المطبوع او إيقافه المؤقت او سحب الإجازة او خسارة التأمينات المالية اذا ثبت مساس المنشور بالأمن الداخلي او الخارجي او ساهم في إشاعة التفرقة بين أبناء الشعب العراقي الغي هذا القانون بموجب قانون المطبوعات رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ للمزيد ينظر: الوقائع

العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٩٩١)، بتاريخ٨ /حزيران/١٩٣١.

(٦١) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٤٠٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء شباط– آذار/١٩٣٢ ،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٨١ في١٢/شباط/١٩٣٢ المرسل إلى رئيس مجلس الوزراء حول قرارات مجلس الوزراء ،و/١٢،ص/٢٥.

(٦٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٤٠٥، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء آذار– مايس/١٩٣٢ ،كتاب وزارة الداخلية المرقم س/١١١١/سري للغاية في ٢٧/آذار/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء حول تعطيل جريدة البلاغ الموصلية و/٣٩،ص/٩٢.

(٦٣) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤٠٦/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان – مايس /١٩٣٢،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٤٨٤/سري في ١٣/نيسان/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء ،و/٥١،ص/٧٧–٧٩.

(٦٤) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤٠٦/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان – مايس/ ١٩٣٢،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٦٢٢/سري في ٢٥/نيسان/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء و/٧٠ ، ص/١٠٢–١٠٧.

(٦٥) تضمن القانون ثلاث عشر مادة نصت المادة الثالثة منه على "للمتصرف إن يخول القائممقامين ممارسة السلطة الممنوحة له بمقتضى هذا القانون " الغي هذا القانون بموجب قانون تحصيل الديون الحكومية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ للمزيد ينظر : الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٩٧٢)، بتاريخ٢٣ /نيسان/١٩٣١

(٦٦) د . ك . و، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٤٠٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء شباط– آذار/١٩٣٢، كتاب وزارة المالية المرقم ٣٣٢ في٢٠/شباط/١٩٣٢ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول تعديل قانون جباية الديون المستحقة،و/٤٣،ص/٧٨–٧٩.

(٦٧) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٤٠٥، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء اذار – مايس/١٩٣٢ ،كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ح/١٨٥/سري للغاية في ٢٢/اذار/١٩٣٢المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول توسيع الجيش،و/١٨،ص/١٨

(٦٨) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤٠٦/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان – مايس/ ١٩٣٢ ،كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٧٩٠في ٤/أيار/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء و/٤٧،ص/٧٣.

(٦٩) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤٠٩/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز – أب /١٩٣٢ ،كتاب وزارة الدفاع المرقم ٢٠٨٢ في ٦/حزيران/١٩٣٢ وكتاب وزارة الداخلية المرقم س/٢٢٣٩/ سري في ٢١/حزيران/١٩٣١ المرسلان إلى رئاسة مجلس

الوزراء حول اهتمام الملك فيصل بتطوير الدفاع والداخلية ،و/٧،ص/١٣.

(٧٠) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤١٠/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أب – أيلول١٩٣٢، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٢٠٧/سري في٣١/أب/١٩٣٢ المرسل إلى ديوان مجلس الوزراء حول مقررات مجلس الوزراء،و/٣٠،ص/٥٣– ٦٣.

(٧١) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٤١١/٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول –١٩٣٢، الكتاب الصادر من ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٦٩٠/سري في ٢٤/أيلول/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء ،و/٣٦،ص/٥٦–٦١.

(٧٢) د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣٨٩/٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تشرين الأول– كانون الأول/١٩٣٠، كتاب المعتمد السامي البريطاني في العراق المرقم ا راو /٢٠٨/ سري في ١٣/ تشرين الثاني/١٩٣٠ المرسل السكرتير الخاص للملك فيصل الأول حول نظام الأرمن و –الارثوكس ،و/٧٣،ص/١٥٢.

- قائمة المصادر والمراجع

أولاً// الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية

أ– د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣٨٦/٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الثاني – أب/ ١٩٣٠ وتضم ما يلي:_

١–كتاب وزارة المواصلات و الأشغال المرقم / ٢٢ /٥٤٢/٥٥ في ٣٠/كانون الثاني /١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول نفقات القطار المدرع ، و/ ٩٧، ص ١٦٥.

٢–كتاب دار الاعتماد المرقم /٤٣٦ ي ١٣/ كانون الثاني /١٩٣٠ المرسل الى وزارة المواصلات و الأشغال حول نفقات القطار المدرع ، و/ ٩٩ ، ص/ ١٦٨.

٣–كتاب وزارة المالية / شعبة الذاتية وعقود الموظفين / المرقم م/ ٢٦٨١ في ٢٦/ حزيران/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول البعثة العسكرية البريطانية ،و/١٠٣،ص/١٨١.

٤–كتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبات/ شعبة الميزانية المرقم / ٤٧٨ في ٢٥/ حزيران / ١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول منهاج الأعمال الرئيسية لإدارة الميناء ، و/ ١٥، ص/٣٤.

٥–كتاب مستشار وزارة المعارف المرقم س/ ١٤٧ / سري للغاية في ١٠ / حزيران/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس الوزراء حول تشيل منطقة معارف في المنطقة الكردية ،و/٧٣، ص/١١٧ – ١١٨.

٦–كتاب وزارة الداخلية / شعبة الأمور الذاتية / المرقم ٨٣٢ في ٥ / تموز/١٩٣٠ المرسل

إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تجديد عقود استخدام، و/٣٢، ص/ ٥٨.

٧- كتاب مديرية الصحة العامة المرقم/ مستعجل / ٧٤٨٤ في ٣١/ حزيران/١٩٣٠ المرسل إلى وزارة الداخلية حول قضية عقد الدكتور هولمس، و/٥٣، ص/٩١.

٨-كتاب مديرية المستشفيات الملكية للواء بغداد المرقم/سري /أو .سي/ ٣١ في ٢٤/مايس/١٩٣٠ المرسل إلى مديرية الصحة العامة في بغداد حول قضية الطبيب البريطاني، و/٥٣، ص/٩٢.

٩-كتاب وزارة الداخلية المرقم/ سري ومستعجل/ ١٢١١ في ٤/ نيسان/ ١٩٣٠ المرسل إلى رئاسة الوزراء حول التقرير المفصل الخاص بالقضية الكردية ،و/٧٣،ص/١٢٠-١٢٧.

ب-د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠و تضم ما يلي :-

١-كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٥١٩/ مستعجل جداً في ١/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول لائحة الميزانية، و/ ١١، ص/٢٢، و/١٢،س/٣٣.

٢-كتاب ديوان مجلس الوزراء العراقي المرقم ٤٧٠ /سري في ٥/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس الديوان الملكي حول قرارات جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٤/شباط/١٩٣٠، و/ ١٨، ص/٤٦ - ٤٧.

٣-كتاب سكريتارية المعتمد السامي المرقم سري/ أر .أو /٤١ في ٨/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول نقل الحجاج، و/ ١٧، ص/٤٥.

٤-كتاب وزارة المالية المرقم و/٢٥٢٠ في ١٠ /شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول لائحة نظام المقطوع النقدي من الالة الرافعة ، و/٢١، ص/٥٤.

٥-كتاب دائرة المحاسبات العمومية /شعبة الميزانية المرقم ١٨٧٥ في ٣٠ /شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول إضافة تخصيص مالي إلى ميزانية الصحة العامة لسنة ١٩٣٠ ، و/٧٣، ص/١٨٦.

ت- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٨٣، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء نيسان/ ١٩٣٠، وتضم الوثائق فيما يلي :-

١- كتاب سكرتارية المعتمد السامي المرقم/ا ر.أو/٤٤ في ١٢/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس الديوان الملكي ، و/١٩،ص/١٠٠.

٢- كتاب وزارة المعارف العراقية المرقم/ سري/س/٧٥في ٢٠/آذار/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء ، و/١٩، ص/١٠١.

٣- كتاب وزارة الري والزراعة العراقية المرقم/ مستعجل جداً/١٤٥٣ في٨ /نيسان/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول تسجيل لائحة مرسوم مكافحة الجراد، و/٣٠، ص/١٣٠.

ث- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٢، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء لشهر آذار ١٩٣٠،وتضم ما يلي :

١- تقرير وزارة المالية المرقم ٢٥٧٠ في ٢٤/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول التبوغ العراقية، و/٩، ص/٢٣-٢٦.

٢- كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم/سري/٧٩٠ في ٦/آذار/١٩٣٠ المرسل إلى رئيس الديوان الملكي حول مفاوضات وقرارات مجلس الوزراء ، و/٣ ص/٣-٥.

٣- تقرير وزارة المالية المرقم م/٢٥٨١ في ٢٧/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكريتارية مجلس الوزراء حول دعوى شركة الريجي ، و/٢٢، ص/٥٤.

٤- تقرير وزارة المواصلات والاشغال المرقم /سري/٩ في ٦/كانون الثاني /١٩٣٠ المرسل الى سكريتارية مجلس الوزراء حول شركة النفط العراقية المحدودة ، و/٣٧، ص/١٠٣-١٠٦.

٥- كتاب وزارة المواصلات والاشغال المرقم /سري /١٢٢ في ٢٠/شباط /١٩٣٠ المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول شركة النفط العراقية المحدودة ، و/٣٨، ص/١٠٩.

٦- كتاب وزارة الداخلية/ شعبة الأمور الذاتية لمرقم ٢٧٤في ٤/آذار/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تعيين طبيب، و/٢٠، ص/٥٠.

٧- كتاب وزارة المالية / قسم التجارة والاقتصاد / المرقم سري/٢٦١٤ في ٢٦/آذار/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول نظام بموجب المادة ١٩ من قانون الكمارك البحري ، و/٧٨، ص/٧٨.

ج- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٥، عنوان الملفة: مناقشات و قرارات مجلس الوزراء حزيران/ ١٩٣٠، وتضم ما يلي :-

١-كتاب وزارة المواصلات و الاشغال المرقم / سري ٣١٨ في ٩/ حزيران/١٩٣٠المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول شركة النفط العراقية، و/٤،ص/٧٩.

ح- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/١٩٤١، عنوان الملفة: التبغ ١٩٢٩- ١٩٣٠، وتضم الوثائق فيما يلي :-

١- تقرير وزير الري والزراعة المرقم ٤٠٦٨ في ٣٠/تموز/١٩٢٩ المرسل إلى رئيس الديوان الملكي حول التتن العراقي ، و/٢، ص/٩، و/١،ص/٢-٨.

٢- كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٥٧٢ في ٢٤/شباط/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول التبغ العراقي ، و/٤، ص/١١-١٣.

د- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٨٩، عنوان الملفة: قرارات

مجلس الوزراء تشرين الأول- كانون الأول/ ١٩٣٠،وتضم الوثائق فيما يلي :-

١-كتاب وزارة الداخلية / شعبة الأمور الذاتية المرقم س/ ٩٧٠ / سري في ٩ /أب/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول استخدام الدكتور هولمز، و/١٦،ص/٢٥ .

٢-كتاب وزارة المالية / شعبة الذاتية وعقود الموظفين المرقم م/ ٢٧٥٥ في ٤/ أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول الأطباء والممارسة الاستشارية ، و/ ١٧، ص/٢٦.

٣-كتاب مديرية الري المرقم ٧٧١١ في ١١/أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى وزارة الري والزراعة حول سدة المسيب، و/ ٥١، ص/١١٧، و/٥٥٢، ص/١٤٢.

٤-تقرير مديرية المرفوع إلى وزير الري والزراعة حول الحفاظ على بلدة المسيب من الغرق، و/٥٠،ص/١١٥.

٥-كتاب وزارة الري والزراعة المرقم ر. ز/٣٧٥٥ في ١٨/أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى وزارة الداخلية حول سدة المسيب، و/٥٣، ص/١٤٤.

٦-كتاب وزارة الداخلية / شعبة المحاسبة المرقم /١٢٤٣/ مستعجل في٢٥/أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول المحافظة على قصبة المسيب من خطر الفيضان، و/٥٠، ص/١١٤.

خ- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٣٨٨، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء أيلول / ١٩٣٠، وتضم ما يلي :-

١-كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم / سري ٢٧١٢ في ١٦/ أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى وكيل رئيس الديوان الملكي حول مفاوضات وقرارات مجلس الوزراء، و/ ٣، ص/ ٣- ٦

٢-كتاب وزارة المالية المرقم ٢٧٤٧ في ٣٠ / أب/ ١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول وضع الميزانية والاقتصاد في مصروفات الجيش ،و/ ٣٧ ، ص/ ٦٨

٣-كتاب وزارة الدفاع المرقم ٤٣٠٨ / مستعجل للغاية في ٤/ أيلول ١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول الاقتصاد في مصروفات الجيش ، و/ ٣٨ ، ص/٧٠.

٤-كتاب وزارة المالية / شعبة شروط الخدمة والملاك / المرقم م /٢٧٣١ في ١٤ /أب/١٩٣٠ المرسل إلى مجلس الوزراء حول قضاء البادية الجنوبية ، و/ ٣٦، ص /٦٧.

٥-كتاب وزارة الداخلية / شعبة المخابرات السرية / المرقم ٣٠٢٢/سري في ١٣/ أيلول/ ١٩٣٠المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول قضاء الصحراء الجنوبية ، و/ ٣٥، ص/٦٦ .

٦-كتاب وزارة المالية/ شعبة الذاتية وعقود الموظفين المرقم م / ٢٧٦٣ في ٧ / أيلول / ١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تعيين طبيب أجنبي ، و/ ٣٤ ، ص / ٦٥ ؛

٧-كتاب وزارة الداخلية/ شعبة الأمور الذاتية المرقم ١٠٤٦ في ٣/ أيلول /١٩٣٠ ، حول استخدام طبيب أجنبي ، و/ ٣٢ ، ص/٦٣.

٨-كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٢٠٤/مستعجل في ١٨/أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول استخدام طبيب أجنبي ، و/ ٣٣، ص/٦٤.

٩-كتاب وزارة الداخلية / شعبة المحاسبة المرقم ١١٦٦/ مستعجل للغاية في ٤/ايلول /١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول ملاك دائرتي النفوس والتجنيد ، و/٧ ، ص/ ٣٢- ٣٣

١٠-كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبات العامة/ شعبة الميزانية المرقم م/٢٧٦٠/ مستعجل في ٦/ أيلول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تخمينات وزارة المعارف ، و/ ٨، ص/٧٦.

ذ- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/ ١٩٣٠-كانون الأول/١٩٣١ ،وتضم الوثائق فيما يلي:-

١ كتاب وزارة المالية المرقم / دائرة المحاسبات العامة المرقم م/٢٨٦٢/مستعجل جداً المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تخمينات ميزانية ١٩٣٠ المالية ، و/ ٥، و/٣٣.

٢-كتاب وزارة المعارف المرقم س/٢٩١/ مستعجل للغاية المرسل في ٢٨/ كانون الأول/١٩٣٠ إلى رئيس الوزراء حول جواب الدكتور بوردن المرشح لشغل وظيفة مدير الآثار القديمة ، و/ ٥٠،ص/٢٩٢ -٢٩٣.

٣-كتاب وزارة المالية / قسم التجارة والاقتصاد المرقم م/٢٨٩١ في ١٧/كانون الأول/١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول إعفاء الجيش من الرسوم الكمر كية ، و/ ٣٨ ،ص/٢٣١.

٤-كتاب إدارة أوقاف العراق المرقم ١٠٣٧١ في ١٩/ تشرين الثاني / ١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول رسوم دفن الجنائز ،و/١٨، ص/١٣٣.

٥- تقرير المفتش البريطاني لوزارة الري والزراعة المرفوع إلى وزير الري والزراعة بتاريخ ١٢/كانون الأول/١٩٣٠، و/٤٨، ص/٢٦٥.

٦-كتاب وزارة الداخلية/ شعبة الرسائل المرقم ١٦٥٩ في ٢٤/ كانون الأول ١٩٣٠ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول منع انتقال الدواجن ،و/٤٨،ص/٢٦٤.

٧-رسالة الملك فيصل الأول ملك العراق المرسلة إلى الملك عبد العزيز أل سعود بتاريخ ٥/حزيران/١٩٣٠ حول مبلغ التعويضات التي بذمة مملكة نجد والحجاز، و/٥،ص/٤٦.

٨-كتاب وزارة الخارجية المرقم/ ٣٨٧٨/ مستعجل للغاية في ١٩/تشرين الثاني/١٩٣٠ المرسل إلى رئاسة مجلس

الوزراء حول التعويضات التي بذمة الحكومة النجدية،و/٥، ص/ ٤٥.

ر- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٤، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان – مايس/١٩٣١، وتضم ما يلي :-

١- كتاب وزارة المالية المرقم ٣٠٣٧ في ٩/ نيسان/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول قانون لمنح سلف للزراع ،و/٨٩،ص/١٥٥.

٢- كتاب وزارة العدلية /شعبة الأمور الذاتية/المرقم ط ٢٣/٢٠٨/٦٩٩/ سري جداً في ١/نيسان/١٩٣١ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول فصل مدير عام دائرة الطابو،و/٢٠،ص/٣٣.

٣- كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم /٨٠-٥/١/١٩٥٢ في ٢٣/اذار/١٩٣١المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول لائحة قانون زراعة الرز،و/٢٥، ص/٣٩.

٤- كتاب وزارة الداخلية المرقم ٤٧٩٩ في ٢٣/نيسان/١٩٣١ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الخاوة، و/ ١٢٣،ص/٢٠٥.

٥- كتاب ديوان مجلس الوزراء/ مقررات مجلس الوزراء جلسة يوم الخميس المصادف ٣/نيسان/١٩٣١ ،و/٣،ص/٤-٥.

ز- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٦، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء حزيران – تموز/١٩٣١، وتضم الوثائق فيما يلي :-

١- كتاب وزارة الداخلية/ المكتب الخاص المرقم س/١٧٥٤ في ١٥/حزيران/١٩٣١،و/٥٩،ص/٩٥.

٢- كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٥٨١/ سري في ٢١/حزيران/١٩٣١ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء ،و/٤٧ ، ص/٧٤- ٧٧.

٣- كتاب وزارة وزارة المعارف المرقم ٢٧٥٠ في ١٠/حزيران/ ١٩٣١ المرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء حول تشكيل لجنة لدراسة وضع المعارف في العراق،و/ ١٨،ص/٣٠.

٤- كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٤٦٣/سري في ١٠ / حزيران/١٩٣١ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول قرارات مجلس الوزراء، و/١٧،ص/١٩ - ٢٥.

س- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٣١١/٣٩٧، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز-أيلول/١٩٣١، وتضم الوثائق فيما يلي:-

١- كتاب وزارة المالية/شعبة الميزانية المرقم م/٣١٣١ في ١٦/تموز/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تخصيص مبلغ إضافي إلى شرطة العشائر،و/٥٢،ص/٩٨.

ش- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٩، عنوان الملفة: قرارات

مجلس الوزراء أيلول– تشرين الثاني/١٩٣١،وتضم الوثائق فيما يلي:–

١– كتاب وزارة المعارف المرقم ٦٣١٧في ١٥/أب/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول استقدام مدرسين بريطانيين، و/٢٤،ص/٥١

٢– كتاب وزارة المعارف المرقم ٤٠٦١ في ٢٥ /أب/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول استقدام مدرسات للعمل في وزارة المعارف ،و/٢٢،ص/٤٧.

٣– كتاب مديرية الصحة العامة المرقم ٩٥٥٧ في٣٠/أب/١٩٣١ المرسل إلى وزارة الداخلية حول بناء مختبر عام بمنحة أمريكية، و/٥٨، ص/١٠٦.

٤– كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٢٧٣٠/سري في ٦/أيلول/١٩٣١ المرسل إلى مجلس الوزراء حول قضية عجيل الياور ،و/٤٠،ص/٨١.

ص– د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة٤٠٢/٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء كانون الأول/ ١٩٣١– كانون الثاني/ ١٩٣٢،وتضم الوثائق فيما يلي :–

١– كتاب وزارة المالية المرقم م/٣٢٧٧ في ١٩/كانون الأول/١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول تفسير الفقرة (ج) من المادة الثالثة في قانون تشجيع المشاريع الصناعية ،و/٤٧،ص/٩٦–٩٨.

٢– كتاب وزارة العدلية /ديوان التدوين القانوني المرقم ل/١٣٥ في ١٥/تشرين الثاني / ١٩٣١ المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول إعادة صياغة القوانين العراقية، و/٥٤،ص/١١٥–١١٧.

ض– د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤٠٦/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء نيسان – مايس/١٩٣٢ ، وتضم الوثائق فيما يلي :–

١– كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٤٣٢/سري في ١١/نيسان/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء حول مقررات مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/نيسان/١٩٣٢،و/٣١،ص/٤٥–٤٩.

٢– كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٥٤٢/سري في ٢/نيسان/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء ،و/٦٤،ص/٩٤–٩٦.

٣– كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٦٨٨ في ٢٨/نيسان/١٩٣٢ المرسل إلى رئيس مجلس الوزراء بخصوص الحواجز الكمركية و/٧٢،ص/١١١

ط– د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤٠٨/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء حزيران – أب /١٩٣٢ ، وتضم الوثائق فيما يلي :–

١– كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٥٤٦/سري في ٢١/حزيران/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي حول

مقررات مجلس الوزراء، و/٢١،ص/٣٧-٤٤ .

٢- كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم٢٤٢٨/سري في ١٣/حزيران/١٩٣٢ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول مقررات مجلس الوزراء، و/١٤،ص/٢٣-٢٥

ظ- د . ك . و ، (( الوحدة الوثائقية )) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤٠٩/ ٣١١، عنوان الملفة: قرارات مجلس الوزراء تموز – أب /١٩٣٢،وتضم الوثائق فيما يلي:-

١- كتاب ديوان وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم٥١٩٥ في ١١/تموز/١٩٣٢ المرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء حول إسالة الماء وتنوير الكهرباء في الاعظمية، و/٢٤، ص/٤٧.

٢- كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٨٣٦ في ١٢/تموز/١٩٣٢ المرسل إلى رئيس مجلس الوزراء حول مقررات شهر تموز، و/٢٤، ص/٤٩.

ثانياً// المطبوعات الحكومية

١- وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩،(بغداد:مطبعة الحكومة،١٩٢٩)،ص١٠٠

ثالثاً// المراجع العربية والمعربة

١- مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ،(لندن : دار الحكمة،٢٠٠٥)، ج ١، ص١٣٣ -١٤٠.

رابعاً// الصحف والمجلات

١- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(١٠٠)، بتاريخ٤ /تشرين الأول/١٩٢٣.

٢- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٨٣٩)، بتاريخ١٠ /آذار/١٩٣٠.

٣- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٩٦٥)، بتاريخ٤ /نيسان/١٩٣١.

٤- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٩٧٢)، بتاريخ٢٣ /نيسان/١٩٣١

٥- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(٩٩١)،بتاريخ٨ /حزيران/١٩٣١.